**عنوان المحاضرة الرابعة: تكملة لأنواع الفساد**

**4- الفساد من ناحية الانتشار:**

1. **الفساد الدولي:** تأخذ ظاهرة الفساد أبعاد واسعة وكبيرة تصل إلى نطاق عالمي، وذلك ضمن نطاق الاقتصاد الحر، وتصل الأمور أن تترابط الشركات المحلية والدولية بالدولة والقيادة السياسية بشكل منافع ذاتية متبادلة يصعب الحجز بينها .لذا فهو الأخطر . ولقد أشار تقرير المنظمة الشفافية العالمية إلى أن الشركات الأمريكية هي أكثر الشركات التي تمارس أعمالا غير مشروعة تليها الشركات الفرنسية والصينية والألمانية وأن جيشا في أكثر من 136 دولة يتقاضون مرتبات منتظمة مقابل تقديم خدمات لتلك الشركات ، ولقد احتل قطاع المقاولات وصناعة الأسلحة في الدول الكبرى على سبيل المثال رأس القائمة من حيث كونها أكثر فروع النشاط الاقتصادي التي تنشط في مجال تقديم الرشاوي إلى المسئولين الحكوميين في الدول النامية لخدمة مصالحهم.
2. **الفساد المحلي**: يقصد به ما يوجد من مظاهر الفساد داخل البلد الواحد، ولا ينأى عن كونه فساد صغار الموظفين والأفراد ذوي المناصب الصغيرة في المجتمع عادة مما لا يرتبطون بمخالفاتهم شركات أجنبية تابعة لدولة أخرى.

**5- الفساد حسب المجال :**

1. **الأخلاقي:** هو الانحراف الأخلاقي وفساد كل القيم الأخلاقية الضابطة للمجتمع وأفراده وهو اخطر أنواع الفساد وهو يؤدي بالمرء للانحطاط في سلوكياته بصورة تجعله لا يحكم عقله . الفساد الأخلاقي هو البعد والتخلي عن الأخلاق القويمة والقيم الفاضلة، والتعود على الأخلاق الدنية وممارستها وشيوعها بين الناس، وهو من أخطر الأمور، وإذا تفشى فساد الأخلاق في مجتمع فأبشر بخرابه ولو بعد حين.

التمسك بمبادئ الخير والفضيلة والعدل هي من صميم الخلاق بغض النظر عن ديانة أو مذهب أي أمة من الأمم وهي التي تعصمها من أي متربص ليفتك بها، بل هي أسباب نهضة الأمم ورقيها، ما قامت الحضارات بداية وازدهرت لاحقا في الأرض عبر السنين إلا لأنها رفعت شعار الفضيلة والعدل ، ورفع الظلم عن الفقير والمساواة بين الناس ول كان ترى كيف حققت الثورات أهدافها بتمسكها واعتقادها ومناداته الدائمة للعدالة .

والفساد يبدأ من الفرد والذي هو عضو في أسرة، ثم وبالسكوت عنه يستشري ويسري في الأسر ويتنشر كالداء في الهواء ويلحق البلاء الناس وتلحقهم الفوضى في كل مكان، من أهم مسبباته غياب الوازع الديني وتجاهل مفاهيم العدل والفضيلة والمساواة ثم سكوت العلماء على الخطأ وعدم قيامهم بالدور الواجب عليهم .

المبادئ الهدامة التي وفدت إلينا من الشرق والغرب، وحملات التغريب الني روجت للثقافة الغربية متجاهلة صدامها مع موروث الأمة العربية الإسلامية.

البعد عن الأخذ بأسباب القوة الحقيقية وكثرة الفواحش وانشغال الناس عن الخير، وانشغالهم عن جودة التعليم ونشره وإشاعته على جميع الشرائح**.**

1. **الفساد الثقافي**:

ويقصد به خروج أي جماعة عن الثوابت العامة لدى الأمة، مما يفكك هويتها وإرثها الثقافي وهو عكس الأنواع الأخرى من الفساد يصعب الإجماع على إدانته أو من تشريعات تجرمه التحصن وراء حرية الرأي والتعبير والإبداع.

عمليّة الفساد والإفساد الثقافيّ، الواعيةُ أو غير الواعية، تضع المجتمعَ في مواجهة مشروعٍ منهجيٍّ منظَّم، يعمل - على المدى البعيد - من أجل تدمير عناصر قوّته، وحجْرِ إمكانيّات تطوّره. وذلك يشمل تشويهَ الوعي، والعبثَ بالذاكرة، وهزَّ ثقةِ الإنسان بذاته وهويّته وثقافته الوطنيّة والقوميّة والحضاريّة. هذا من جانب. ومن جانبٍ آخر يعمل هذا المشروعُ على حقن المجتمع تدريجيًّا بـ"قيمٍ" نقيضةٍ تقوم على الأنانيّة، والاستلابِ، وتعزيزِ سيكولوجيّة الدونيّة في مواجهة الآخر، ونشرِ الثقافة الاستهلاكيّة.

أبرزُ مثالٍ على هذه الحقيقة ما نعيشُه هذه الأيّامَ في واقعنا العربيّ: من هبوطٍ مخيفٍ في دور المثقّف والثقافة، وتوليدٍ لـ"نخبةٍ" ثقافيّةٍ، هي منتوجٌ متراكمٌ لهيمنة البترو دولار منذ سبعينيّات القرن الماضي - - بكلِّ ما يعنيه ذلك من الهيمنة على الفضاء الإعلاميّ، وتفريغِ المنظومات التعليميّة من محتواها الوطنيّ والقوميّ والتقدميّ، وشراءِ المثقّفين. ويترافق ذلك مع اختراق المؤسّسات الاستعماريّة الغربيّة للمجتمعات العربيّة تحت يافطاتٍ برّاقة مثل: الديمقراطيّة، وحقوق الإنسان، والتنمية المستدامة.

1. **الفساد الاجتماعي:**

هو الخلل الذي يصيب المؤسسات الاجتماعية التي أوكل لها المجتمع تربية الفرد وتنشئته كالأسرة والمدرسة، والجامعات ومؤسسات العمل، كما أن التنشئة الفاسدة تؤدي حتما إلى فساد اجتماعي مستقبلي يتمثل في عدم تقبله الولاء الوظيفي ، وعدم احترام الرؤساء وعدم تنفيذ اّلأوامر والإخلال بالأمن العام.

1. **الفساد القضائي:** هو الانحراف الذي يصيب الهيئات القضائية مما يؤدي إلى ياع الحقوق وتفشي الظلم ومن أبرز صوره المحسوبية والواسطة ، الهدايا والرشاوي ، شهادة الزور.

كما يعرف على أنه انتشار حالات فساد داخل القضاء بغياب أدوات فعّالة أو رادعة لضبطه، بل أحياناً بتغطيةٍ إداريّةٍ أو قانونيّةٍ، من دون أن يعني ذلك بالضرورة أن الفساد بات حالةً عامّةً في القضاء.

لا يقتصر الفساد القضائيّ على الفساد الماليّ (تلقّي رشاوى من متقاضين)، الذي يأخذ في غالبه طابعاً فرديّاً. إذ يشمل أيضاً شكلاً آخر من الفساد يرجّح أن يكون أكثر تأثيراً وإنتشاراً في البيئة المهنيّة القضائيّة، هو الفساد الإداريّ الذي يستند عموماً إلى ممارساتٍ شبه مؤسساتيّةٍ، وقوامه ربط الإرتقاء المهنيّ للقاضي بتعامله الإيجابيّ مع تدخّلات كبار القضاة أو القوى السياسيّة الحاكمة. ومن شأن هذا الفساد أن يؤثّر على التصوّر الوظيفيّ للقضاء، بحيث يبتعد عن القضاء المستقلّ العادل .

1. **الفساد الإداري :**

يعرف على أنه استغلال موظفي الدولة لمواقع عملهم، وصلاحياتهم للحصول على مكسب غير مشروع أو منافع ومآرب شخصية يتعذر تحقيقها بطرق مشروعة وبعبارة أخرى هو سلوك غير رسمي تفرضه ظروف معينة ويقتضيه التحول الاجتماعي والاقتصادي الذي تتعرض له المجتمعات من حين لآخر.

فالفساد قد ينتشر في البنى التحتية في الدولة والمجتمع، وفي هذه الحالة يتسع وينتشر في الجهاز الوظيفي ونمط العلاقات المجتمعية فيبطيء من حركة تطور المجتمع ويقيد حوافز التقدم الاقتصادي.

إن الفساد له **آلياته وآثاره** ومضاعفاته التي تؤثر في نسيج المجتمعات وسلوكيات الأفراد وطريقة أداء الاقتصاد وتعيد صياغة (نظام القيم) وهناك آليتين رئيسيتين من آليات الفساد:

1. آلية دفع (الرشوة) و(العمولة) (المباشرة) إلى الموظفين والمسؤولين في الحكومة، وفي القطاعين العام والخاص لتسهيل عقد الصفقات وتسهيل الأمور لرجال الأعمال والشركات الأجنبية.

2. وضع اليد على (المال العام) والحصول على مواقع متقدمة للأبناء والأصهار والأقارب في الجهاز الوظيفي.

وهذا النوع من الفساد يمكن تسميته بـ(الفساد الصغير) وهو مختلف تماماً عن ما يمكن تسميته بـ(الفساد الكبير) المرتبط بالصفقات الكبرى في عالم المقاولات وتجارة السلاح، ويحدث مثل هذا الفساد الكبير عادةً على المستويين السياسي والبيروقراطي مع ملاحظة إن الأول يمكن أن يكون مستقلاً بدرجة أو بأخرى، عن الثاني أو يمكن أن تكون بينهما درجة عالية من التداخل والتشابك. إذ عادةً ما يرتبط (الفساد السياسي) بالفساد المالي حين تتحول الوظائف البيروقراطية العليا إلى أدوات للإثراء الشخصي المتصاعد.

ويتعلق بمظاهر الفساد والانحرافات الإدارية والوظيفية أو التنظيمية وتلك المخالفات التي تصدر عن الموظف العام إثناء تأديته لمهام وظيفته في منظومة التشريعات والقوانين والضوابط ومنظومة القيم الفردية التي لا ترقى للإصلاح وسد الفراغ لتطوير التشريعات والقوانين التي تغتنم الفرصة للاستفادة من الثغرات بدل الضغط على صناع القرار والمشرعين لمراجعتها وتحديثها باستمرار. وهنا تتمثل مظاهر الفساد الإداري في: عدم احترام أوقات ومواعيد العمل في الحضور والانصراف أو تمضية الوقت في قراءة الصحف واستقبال الزوار، والامتناع عن أداء العمل أو التراخي والتكاسل وعدم تحمل المسؤولية وإفشاء أسرار الوظيفة والخروج عن العمل الجماعي.

والواقع إن مظاهر الفساد الإداري متعددة ومتداخلة وغالباً ما يكون انتشار احدها سبباً مساعداً على انتشار بعض المظاهر الأخرى.

1. **الفساد المالي:**

هو مخالفة القواعد والأحكام المالية التي تنظم سير العمل الإداري والمالي في الدولة، ومخالفة التعليمات الخاصة بأجهزة الرقابة المالية وتجلى مظاهر الفساد المالي في الرشاوي والاختلاس والتهرب الضريبي والمحاباة والمحسوبية في التعيينات في الوظائف ونهب المال العام مما يؤدي إلى هجرة وهروب الكفاءات الاقتصادية نتيجة عدم التقدير.